

AN  
DE

الشبكة  
العربية  
لديمقراطية  
الانتخابات

تقرير فريق خبراء الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

حول الانتخابات مجلس الأمة الكويتي

كويت ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٣

# تقرير فريق خبراء الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات حول الانتخابات مجلس الأمة الكويتي كويت ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٣

## تمهيد

يتوجه الفريق العربي والدولي لمراقبة انتخابات الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة بالتهنئة الى دولة الكويت شعباً وحكومة. كما يتوجه الفريق بالشكر الى اللجنة القضائية العليا المشرفة على سير الانتخابات في الكويت التي أتاحت أمامه المجال للقيام بمهمة المراقبة وبحرية كاملة. كما يتوجه الفريق بالشكر لجمعية الشفافية الكويتية، الشريك المحلي للشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات على المساهمة في تنظيم زيارة وإقامة وقيام الوفد بدوره في أعمال المراقبة على مدى خمسة أيام.

إن ديمقراطية وشفافية الانتخابات تعني تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الدستورية والوطنية. وقد شارك فريق عربي ودولي بمراقبة الانتخابات بين ٢٤ و ٢٨ من تموز (يوليو) ٢٠١٣ في اطار الجهود التي تقوم بها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات مع شركائها.

وتجدر الإشارة الى أن الفريق العربي والدولي كان قد التقى مع وزارة الإعلام واللجنة القضائية العليا المشرفة على سير الانتخابات وبعض المرشحين والمعارضين المقاطعين للإنتخابات.

وقد تشكل الوفد العربي الدولي في بعثته من ٣٥ خبيرة وخبير من المجتمع المدني، قدموا من ١٥ دولة عربية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتخلل زيارتهم جولات ميدانية الى كل الدوائر الانتخابية الخمسة حيث دخلوا الى ما لا يقل عن ٢٠٠ لجنة إنتخابية. وفي ختام اليوم الانتخابي الطويل، أصدر الفريق العربي والدولي البيان التالي والذي يتضمن أبرز ملاحظاته.

## مقدمة

تأتي هذه الإنتخابات بعد حل مجلس الأمة المنتخب بتاريخ الأول من كانون الأول ٢٠١٢ بعد سبعة أشهر من تاريخ انتخابه بحكم من المحكمة الدستورية بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦. أصدر مجلس الوزراء قرار بإجراء انتخابات مجلس الأمة يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٧/٢٧ وأبطلت المحكمة الدستورية المرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/٢١ الذي تشكلت بموجبه اللجنة الوطنية العليا للإنتخابات التي كلفت للإعداد للإنتخابات العامة السابقة والإشراف عليها في كافة مراحلها. وسبق للفريق العربي والدولي في تقريره السابق الصادر بتاريخ الثالث من شباط ٢٠١٢ الإشارة الى الدور الأساسي للهيئة المستقلة لإدارة الإنتخابات في شفافية وديمقراطية الإنتخابات والتوصية بتأسيسها، بينما أبقّت المحكمة الدستورية على قانون إنتخاب أعضاء مجلس الأمة بموجب المرسوم الأميري بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٢ القاضي بإقتصار صوت الناخب على مرشح واحد فقط مع الإبقاء على الدوائر الخمس كما هي بعشر مقاعد لكل منها.

## الملاحظات العامة

اولا: الملاحظات الايجابية

١. سلاسة سير العملية الإنتخابية.
٢. تجهيز المراكز الإنتخابية بالمراكز الاعلامية والصحية والمراكز الأمنية والاستراحات للناخبين.
٣. تجهيز جميع المراكز الإنتخابية لولوج ذوي الاحتياجات الخاصة.

جرت الانتخابات بشكل جيد عموماً، حيث لاحظ الفريق تعاوناً بين وزارة العدل والداخلية التي وفرت الطاقم الاساسي لرئاسة اللجان ووزارة الداخلية التي قامت بتوفير الخدمات للمواطنين في المراكز والقوى الامنية التي وفرت حماية الصناديق والمراكز الانتخابية.

وقد لفت نظر المراقبين ممارسات الجهات المنظمة والتي تتم عن احترام حق المواطنين وقيامها بالجهد المطلوب لتوفير راحتهم وضمان مشاركتهم الفاعلة. كما لاحظ الفريق حسن المعاملة والتعاون من اجل توفير افضل الظروف لنجاح العملية الانتخابية بشكل عام.

وقد بينت المراقبة عن الجدية والنجاح اللذين ميزا مرحلة الاعداد المسبق للانتخابات ودقة التنظيم بحيث توفرت كافة قوائم الناخبين والتجهيزات الضرورية والارشادات والتوجيهات اللازمة لتوفير معظم مستلزمات حسن سير العملية الانتخابية، لاسيما التعليمات والاشارات التوجيهية المكتوبة بدقة وقوائم الناخبين وارقام اللجان التي كانت معلقة على جدران المراكز بشكل مرئي وواضح للجميع.

كما لاحظ الفريق ان التعليمات التنفيذية والتي جاءت مطابقة للقانون، تتلائم والمعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات ولعل اهم هذه المعايير التي جرى احترامها وتطبيقها هي التالية:

- **سرية الاقتراع:** اعتماد العازل (منصة التصويت) في كافة اللجان وكذلك القسائم المعدة سلفا كإجراءات أساسية تضمن سرية الاقتراع وتحرر الناخبين من ضغط المرشحين والجهات المنظمة.
- **الإجراءات:** طبق رؤساء اللجان واعضاؤها التعليمات الواردة في القانون لجهة التأكد من ان كل الامور في نصابها قبل افتتاح الصناديق ومن ان كافة البيانات والخطوات تجري وفق الاصول اثناء العملية الانتخابية.
- **يجم القانون استخدام المال للتأثير على توجهات الناخبين كما يمنع استخدام اموال الجمعيات والنقابات لدعم المرشحين وهي اجراءات اساسية لضمان قدر من النزاهة في الانتخابات**
- **الشفافية:** سمح للمجتمع المدني ممثلا بجمعية الشفافية الكويتية والفريق العربي والدولي بمراقبة الانتخابات.
- **ترك المراقبون المحليون المجال مفتوحا امام المراقبين العرب والدوليين للقيام بدورهم بحرية وباستقلالية تامة، ما اتاح للفريق القيام بدوره بكل موضوعية ومهنية ومن دون أي تأثير لاي اعتبار او جهة كانت.**
- **وقد سجل الفريق العربي والدولي الاداء الجيد للقوات الامنية التي حافظت على الامن وعلى حسن سير العملية الانتخابية وتعاونت مع رؤساء اللجان والناخبين بما يضمن المشاركة اللائقة لجميع المقترعين وبما يضمن الشفافية وحرية الاختيار.**
- **كما سجل الفريق سلامة اجراءات افتتاح واقفال الصناديق والشروع بعمليات الفرز.**

### ثانيا: الملاحظات على قانون الانتخابات:

ان أبرز الملاحظات التي سجلها الفريق العربي والدولي على قانون الانتخابات، والتي تتطلب النظر والتعديل بما يضمن المزيد من ديمقراطية وحرية الانتخابات:

- ان توزيع الدوائر لم يراع التوزيع العادل للناخبين بحيث تفاوت عدد الناخبين بين الدوائر من ٤٩٧٥٥ في الدائرة الثانية و١٢٢٥٢٩ في الدائرة الخامسة في الوقت الذي يتساوى فيه عدد المقاعد (١٠ مقاعد لكل من الدوائر الخمس) ما يعكس تفاوتاً كبيراً في الحجم التمثيلي للمقعد الواحد.
- غياب المعايير الواضحة للانفاق.
- غياب المعايير الواضحة للاعلام والدعاية الانتخابية، وعلى الرغم من المذكرة ٨١ لسنة ٢٠١١ والتي صدرت عن وزير الاعلام، أدى الى التمييز بين المرشحين في وسائل الاعلام الخاص والى استمرار التغطية الاعلامية للحملات الانتخابية حتى في يوم الاقتراع، من دون الالتزام بالحياد امام المرشحين وباحترام فترة الصمت الإعلامي.
- ان القانون يعتمد سنا مرتفعا للاقتراع والترشح، بما يحرم فئة واسعة من المجتمع من حقه في المشاركة السياسية
- جاءت مشاركة المرأة في عملية الترشح وكذلك في النتائج النهائية لعملية الانتخابية مخيبة للأمل، الأمر الذي يجعلنا نعيد وبقوة طرح ضرورة وجود (كوتا) نسائية كمرحلة انتقالية من التمييز الإيجابي للمرأة.

### ثالثا: اما الملاحظات في الاجراءات الإدارية

- تكررت ملاحظة عامة حول تفشي ظاهرة شراء الاصوات في مرحلة الحملات الانتخابية التي سبقت يوم الاقتراع.
- كما لاحظ المراقبون العرب والدوليون انتهاكا متكررا للمادة ٣١ «مكررة» من قانون الانتخابات والتي «تحظر اقامة الاكشاك والخيم او اي شيء من هذا القبيل امام لجان الاقتراع وغيرها» حيث ان انتشار الاكشاك طيلة يوم الاقتراع انما تعتبر انتهاكا لهذه المادة ولحق المواطن في المشاركة بحرية ونزاهة من اجل الاختيار الحر والمستقل يوم الانتخاب
- استمرار الحملات الاعلامية والدعاية الانتخابية قبل يوم من يوم الاقتراع بما يعتبر خرق لفترة الصمت، من خلال بث المقابلات مع المرشحين والقيام بالدعاية الانتخابية والاشارة والتلميح الى بعض المرشحين في البرامج الحوارية ومن قبل بعض المحللين السياسيين في الاعلام الخاص.
- العدد الكبير للناخبين في بعض اللجان والذي وصل احيانا الى أكثر من ١١٠٠ ناخب في البعض منها وتراوح المعدل الاجمالي بين ٩٠٠ و١١٠٠، يؤدي الى تزامم شديد للناخبين وطول مدة الانتظار وارهاق اللجان في حين ان المعايير الدولية توصي بان يكون عدد الناخبين الامثل في كل لجنة لا يزيد عن ٦٠٠ ناخب.
- لم يراع بعض رؤساء اللجان مبدأ سرية الاقتراع لاسيما في طريقة وضع منصة الاقتراع او وضع المنصتين بقرب بعضهما البعض. أو عندما سعوا لمساعدة الناخبين الاميين او ذوي الاعاقة والمسنين، فبدلا من مساعدتهم على تسجيل خياراتهم بصوت خافت وفق ما هو منصوص عنه في القانون، كانوا يقومون بذلك بصوت مسموع لجميع من في اللجنة لاسيما مندوبي المرشحين. كما لوحظ صعوبة استخدام منصات التصويت من قبل ذوي الاعاقة

إن أبرز التوصيات التي يقترحها الفريق العربي والدولي هي التالية:

- **في القانون**
  - الهيئة المستقلة للانتخابات: لعل أهم معيار من معايير ديمقراطية وحرية الانتخابات هي حيادية الجهات المنظمة لها عن أي سلطة أو جهة سياسية كانت، لذلك لا بد من اعتماد هيئة مستقلة دائمة تتشكل من قانونيين وخبراء وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني مع الأخذ بعين الاعتبار التمثيل الجندي على جميع المستويات، تقوم بتنظيم كامل العملية الانتخابية منذ دعوة الهيئات الناخبة إلى الاعلان عن النتائج بما في ذلك اعداد قوائم الناخبين والمرشحين.
  - اعادة النظر بتقسيم الدوائر بما يضمن التوزيع العادل للمقاعد على الدوائر ويساوي الوزن التمثيلي بين كل المقاعد.
  - لا بد للقانون من ان يتضمن معايير واضحة للاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية وبما يكفل أفضل الاداء لوسائل الاعلام وللمرشحين والاطراف السياسية المتنافسة ويؤمن العدالة في توزيع المساحات والاوقات الزمنية في كل الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة الحكومية والخاصة بما في ذلك الاعلانات في الصحف اليومية وفي الاماكن المخصصة
  - على القانون ان يضع سقفا للانفاق الانتخابي والذي يبدأ منذ الاعلان عن الانتخابات على ان يحدد انواع الانفاق المسموح بها ومصادر التمويل، بما يضمن عدالة ونزاهة وشفافية الانتخابات
- **في الاجراءات**
  - تقليص عدد الناخبين في اللجان ليتطابق مع المعايير الدولية المعتمدة وهي لا تتعدى الـ ٦٠٠ ناخبا كحد اقصى
  - عدم السماح لمندوبي المرشحين ومؤيديهم التجول داخل المراكز حاملين بطاقات التعريف ان لم يقوموا بالترويج بشكل مباشر
  - اصدار التعاميم والقرارات التوجيهية التي توحد المعايير والاجراءات والتدابير المعتمدة في اللجان وفي المراكز وعدم ترك سلطة تقريرية واسعة لرؤساء اللجان والمراكز بما يفسح المجال امام اختلاف المعايير والممارسات امام الناخبين والمرشحين والمراقبين والاعلام
  - تطوير بطاقة الاقتراع الرسمية لتمكين جميع الناخبين بإتمام عملية الإلتخاب بمفردهم وذلك من خلال إدخال صور المرشحين ولغة البرايل.
  - تحديد جميع المهل المرتبطة بالترشيح وسحبه والطعون والبث فيها وذلك للحصول على قائمة نهائية للمرشحين غير قابلة للطعن قبل موعد إطلاق الحملات الدعائية للإنتخابات.
  - إدخال بند على قانون الإلتخاب ينص صراحةً على حق مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في مراقبة الإلتخابات حسب المعايير الدولية لحريتها ونزاهة الانتخابات.

بالنهاية يرى الفريق العربي والدولي أن تكرار حل مجلس الأمة الكويتي يؤثر سلبا على فعالية واهمية العملية الديمقراطية ويوصي بتعديل ديمقراطي للدستور يضمن وإجماع وطني استقلالية، تكامل العلاقة بين سمو الأمير والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ما من شأنه تعزيز العملية الديمقراطية. كما يوصي الفريق العربي والدولي بأهمية العمل على تطوير قانون الإلتخاب من خلال إجراء حوارات مجتمعية مع كافة الفعاليات السياسية والمجتمع المدني والفئات المعنية بالشأن العام للإتفاق على قانون إنتخابي يعزز الممارسة الديمقراطية ويضمن أوسع تمثيل للمواطنين في مجلس الأمة. كما يوصى بإدخال إصلاحات إنتخابية على القانون تضمن مشاركة أوسع للمرأة والشباب من خلال الكوتا النسائية وخفض سن الترشح وكذلك سن الاقتراع (١٨ سنة).

إن اتسام الحياة السياسية في دولة الكويت مثلها مثل باقي الدول بالتعددية والتنوع، هذه التعددية الموجودة بالفعل على ارض الواقع لم تعكس نفسها في تنظيمات وأحزاب سياسية بشكل رسمي، الأمر الذي يؤدي من وجهة نظرنا إلى تراجع وتأخر العملية الديمقراطية.

### الخاتمة

ان الملاحظات التي وردت اعلاه، ان كان في المجال القانوني او في المجال الاجرائي، لا ترتقي الى حد التشكيك في سلامة الاجراءات وشفافية العملية الانتخابية. وفي الختام لا بد من التوجه الى دولة الكويت حكومة وشعبا بالتهنئة لهذا الانجاز الهام على امل ان تجرى الانتخابات المقبلة وفق تشريعات جديدة واليات إجرائية واضحة تأخذ بالاعتبار الملاحظات والتوصيات التي تقدم بها الفريق العربي والدولي والتي تنطبق مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات.

الكويت في ٢٨ يوليو ٢٠١٣